



Distr.: General  
18 September 2025  
Arabic  
Original: English

## اتفاقية مكافحة التصحر



### لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الثالثة والعشرون

بنما سيتي، بنما، 1-5 كانون الأول/ديسمبر 2025

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

تحسين إجراءات تبليغ المعلومات ونوعية وشكل التقارير التي تقدم إلى مؤتمر الأطراف

### إجراءات تبليغ المعلومات ونوعية وشكل التقارير التي تقدم إلى مؤتمر الأطراف

#### مذكرة من الأمانة

موجز

طلب المقرر 4/م أ-16 إلى مؤسسات الاتفاقية أن تعزز الأداء الوظيفي لنظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ (نظام الاستعراض والتقييم) من أجل عملية الإبلاغ المقبلة لعام 2026. وعلاوة على ذلك، طلبت الأطراف، في المقرر 2/م أ-16، إلى الأمانة أن تواصل، بالتعاون مع مقدمي البيانات والشركاء الماليين والتقنيين والأوساط المعنية برصد الأرض، دعم تنمية القدرات القطرية لرصد تنفيذ الاتفاقية. وتسلط هذه الوثيقة الضوء على جميع عناصر الإبلاغ التي خُذت أو عُُدلت أو حُسنّت استجابةً لهذين المقررين.

كما تتضمن بعض الاستنتاجات والتوصيات لتتظر فيها لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في دورتها الثالثة والعشرين.



الرجاء إعادة الاستعمال

## المحتويات

## الصفحة

3	.....مقدمة.....	أولاً -
3	..... منصة الإبلاغ وأدوات تحليل البيانات.....	ثانياً -
3	..... بنية الإبلاغ التحتية.....	ألف -
6	..... منظومة أدوات للإبلاغ الوطني مدفوعة بشراكات تركز على البيانات.....	باء -
7	..... تسخير البيانات المفتوحة لتعزيز أوجه التأزر في الإبلاغ.....	جيم -
8	..... إدخال تحسينات على طرائق الإبلاغ.....	ثالثاً -
8	..... الأهداف الاستراتيجية من 1 إلى 5.....	ألف -
12	..... إطار التنفيذ.....	باء -
13	..... بناء القدرات من أجل الإبلاغ.....	رابعاً -
13	..... أدوات التعلم الإلكتروني.....	ألف -
14	..... المساندة التقنية.....	باء -
15	..... حلقات العمل الإقليمية لبناء القدرات.....	جيم -
15	..... التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الدولي.....	دال -
16	..... التمكين من الحصول على تمويل من مرفق البيئة العالمية من أجل عملية الإبلاغ بموجب الاتفاقية.....	خامساً -
17	..... المشاريع الجامعة للأنشطة التمكينية.....	ألف -
17	..... برنامج الدعم العالمي.....	باء -
17	..... مشاريع أخرى ذات صلة.....	جيم -
18	..... الجدول الزمني للإبلاغ.....	سادساً -
19	..... الاستنتاجات والتوصيات.....	سابعاً -

## أولاً- مقدمة

- 1- يقتضي الإطار الاستراتيجي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (الاتفاقية) للفترة 2018-2030، الذي اعتمده الأطراف في الدورة 13 لمؤتمر الأطراف، من الأطراف تقديم تقارير عن خمسة أهداف استراتيجية وإطار تنفيذ. وقد استعرض التقدم المحرز في تنفيذ الإطار الاستراتيجي استعراضاً منتظماً من خلال عملية الإبلاغ الوطني منذ عام 2018، وكل أربع سنوات بعد ذلك، تمشياً مع وتيرة الإبلاغ المعتمدة في المقرر 15/م أ-13.
- 2- وطلبت الأطراف، في المقرر 4/م أ-16، إلى الأمانة والآلية العالمية أن تعززا، رهنأ بتوافر الموارد، الأداء الوظيفي لنظام الاستعراض والتقييم ضمن عملية الإبلاغ المقبلة بموجب الاتفاقية لعام 2026.
- 3- ودعت الأطراف أيضاً، في المقرر نفسه، مؤسسة الحفظ الدولية إلى أن تواصل تعزيز برمجية Trends.Earth بالعمل، على سبيل الأولوية، على معالجة القضايا التقنية الحرجة التي أثرت خلال عملية الإبلاغ لعام 2022 بموجب الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، طلبت الأطراف من الأمانة أن تضمن، بالتعاون مع مقدمي البيانات والشركاء الماليين والتقنيين والأوساط المعنية برصد الأرض، بما في ذلك المبادرة الرئيسية بشأن أثر تدهور الأراضي التابعة للفريق المعني برصد الأرض (مبادرة فريق رصد الأرض)، دقة البيانات الافتراضية واكتمالها واتساقها وتمحيصها علمياً وتوثيقها، واستنادها، حيثما كان ذلك ممكناً ومناسباً، إلى نواتج بيانات عالية الاستبانة متاحة باستمرار بشأن سطح الأرض، لا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية التي لا تتوفر لديها بيانات كافية.
- 4- وطلبت الأطراف، في المقرر 2/م أ-16، إلى الأمانة أن تقوم، بالتعاون مع مقدمي البيانات والشركاء الماليين والتقنيين والأوساط المعنية برصد الأرض، بما في ذلك مبادرة فريق رصد الأرض، بدعم الأطراف النامية، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، من خلال تنمية قدراتها لإجراء مسح تشاركي لتدهور الأراضي وتحديد الغايات وتقييم الجفاف؛ وتيسير التعلم المختلط للإبلاغ الوطني من خلال التدريب على التعلم الإلكتروني والتدريب الحضوري؛ وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي لتبادل الخبرات؛ وزيادة التعاون مع الهيئات الإقليمية لإتاحة الدعم التقني والدعم في مجال البيانات خلال عملية الإبلاغ لعام 2026؛ وتقديم المساعدة التقنية والمالية للمساعدة في استخدام البيانات الوطنية إلى أقصى حد من أجل الإبلاغ.
- 5- وتعرض هذه الوثيقة معلومات عن كيفية استجابة الأمانة والآلية العالمية وشركائهما للطلبات والدعوات التي وجهها مؤتمر الأطراف في المقررين 4/م أ-16 و 2/م أ-16، وعن كيفية تحسينها عملية الإبلاغ وأدواتها استعداداً لعملية الإبلاغ لعام 2026 المقرر أن تبدأ في آب/أغسطس 2025 مع إطلاق منصة الإبلاغ المحدثة لنظام الاستعراض والتقييم. وتتضمن الوثيقة أيضاً تفاصيل عن استخدام التمويل التيسيري من مرفق البيئة العالمية دعماً لعملية الإبلاغ.
- 6- وتحتوي الوثيقة على بعض الاستنتاجات والتوصيات لتتظر فيها لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية (لجنة الاستعراض) في دورتها 23.

## ثانياً- منصة الإبلاغ وأدوات تحليل البيانات

### ألف- بنية الإبلاغ التحتية

- 7- طُورت منصة إلكترونية من الجيل الجديد لنظام الاستعراض والتقييم من أجل عملية الإبلاغ لعام 2022 لتيسير الإبلاغ الوطني من خلال معلومات جغرافية مكانية، وتحسين إدخال البيانات وعرض

الخرائط، والخاصيتين الوظيفيتين المتمثلتين في استعراض التقارير ومراجعتها. وبناءً على الخبرات والدروس المستفادة من عملية الإبلاغ لعام 2022، أُعيد تصميم نظام الاستعراض والتقييم من أجل عملية الإبلاغ لعام 2026 وطُبق مع مراعاة الأهداف التالية:

(أ) ضمان الجودة: ينبغي أن تطبق المنصة قواعد متينة للتحقق كي تكون التقارير الوطنية شاملة ومتسقة داخلياً ومتوافقة مع المبادئ التوجيهية للاتفاقية ومتكاملة تكاملاً جيداً. وينبغي أن تكون هذه القواعد بمثابة آليات لمراقبة الجودة للتحقق من دقة واكتمال واتساق البيانات المقدمة قبل أن تستخدمها الأمانة في التقارير المجمعّة ومنتجات المعلومات المشتقة؛

(ب) الشفافية: ينبغي أن تتيح المنصة إمكانية الوصول إلى جميع الوثائق اللازمة لفهم كيفية الإبلاغ عن المؤشرات، بما في ذلك تفسير المصطلحات الرئيسية ومصادر البيانات الافتراضية والتعاريف والمنهجيات المستخدمة؛

(ج) سهولة الاستخدام: ينبغي أن تحتوي المنصة على واجهة سهلة الاستخدام تضم لوحة متابعة تعرض صورة عامة عن إدارة المسائل حسب البلد ونماذج تسمح بإدخال البيانات بسهولة، والانتقال بين مصادر البيانات الوطنية والافتراضية، وتحميل مجموعات البيانات و/أو الوثائق الأخرى؛

(د) تحسين الاتصال: ينبغي أن تضم المنصة خاصية وظيفية شفافة تتمثل في الاستعراض والمراجعة تسمح بتتبع التغييرات في الأرقام المبلغ عنها وتسهل فهم تدفق عملية الاستعراض؛

(هـ) المرونة: ينبغي أن تحدد المنصة بوضوح ما يقع على البلدان الأطراف المتضررة والبلدان الأطراف المتقدمة من التزامات الإبلاغ المتباينة، وتتيح في الوقت ذاته مرونة للبلدان لتعديل المؤشرات التي تبلغ عنها - عن طريق اختيار الإبلاغ عن مؤشرات اختيارية أو مؤشرات تُعتبر بوجه عام غير منطبقة على فئة البلدان التي تنتمي إليها، على سبيل المثال؛

(و) البساطة: بُسّطت نماذج الإبلاغ إلى أقصى حد ممكن، بالعمل مثلاً على إزالة الجداول غير الأساسية وقصر الإبلاغ على السنوات الرئيسية اللازمة لاستيعاب خط الأساس وفترات الإبلاغ؛

(ز) سرد القصص: تشجّع الأطراف على تقديم المزيد من المعلومات والقصص السردية عن أوضاعها الوطنية والإقليمية. وقد أُضيفت حقول لإدراج التعليقات تحت العديد من جداول الإبلاغ لتسهيل العملية في الوقت الذي يوسع فيه إطار تنفيذ جديد ومحسّن نطاق المعلومات التي يمكن أن تبلغ عنها الأطراف في شكل سردي؛

(ح) النزاهة: للحفاظ على نزاهة عملية الإبلاغ الوطني ومصداقيتها، ينبغي أن تُربط جميع الجداول التي تستخدم البيانات المشتقة جغرافياً ومكانياً وربطاً منهجياً بمصادر بياناتها المكانية الأصلية. ويسمح هذا الربط للأطراف بتقديم معلومات جغرافية مكانية وخرائط مرتبطة بها تتماشى تماماً مع البيانات العددية المقدمة في تقاريرها. ويعزز هذا التكامل إمكانية تتبع البيانات المستخدمة لتوجيه القرارات السياساتية والالتزامات الدولية ويقوي اتساق البيانات ومصداقيتها.

8- وبُسطت منصة نظام الاستعراض والتقييم وحُسنّت من خلال جملة أمور منها: '1' إنشاء لوحة متابعة تعرض صورة عامة حسب البلدان لإدارة عملية تقديم التقارير، بما في ذلك حالة النماذج الفردية وتتبع التقدم المحرز في إكمال التقارير؛ '2' زيادة أدوار المستخدم وامتيازاته؛ '3' دمج تطبيق للردشة يتيح فرصاً للمستخدمين لإنشاء مجموعات دردشة ومنتديات للتعلم من الأقران وتبادل الأفكار مع غيرهم من مستخدمي نظام الاستعراض والتقييم بشأن مواضيع إبلاغ محددة؛ '4' مراجعة ضمان الجودة استناداً إلى تصحيح أخطاء عملية التحقق؛ '5' وضع شروح للنماذج لتسهيل تصفح سير عملية الإبلاغ على

البلدان الأطراف المتضررة والبلدان الأطراف المتقدمة؛ '6' توليد إشعارات تلقائياً للمستخدمين بشأن التعليقات المنبثقة من استعراض التقارير؛ '7' القدرة على الانتقال بين مصادر البيانات الافتراضية ومصادر البيانات الوطنية حسب كل جدول؛ '8' زيادة توضيح عملية توثيق البيانات الوصفية. ويجوز للأطراف أيضاً وضع عبارة "لا ينطبق" على النموذج. ولن تُنشر في التقرير النهائي النماذج التي ترد عليها عبارة "لا ينطبق".

9- ويقتصر الوصول إلى منصة نظام الاستعراض والتقييم على الموظفين المعنيين بالإبلاغ الوطني والمتعاونين معهم. وستُتاح لأولئك الموظفين إمكانية الوصول إلى فضاء العمل المتعلق بالإبلاغ المخصص لبلدهم من أجل البدء في ملء جداول الإبلاغ. ويمكنهم أيضاً دعوة متعاونين إضافيين للمشاركة في عملية الإبلاغ من خلال نظام يديرونه بأنفسهم لإضافة مستخدمين جدد.

10- وبغية تسهيل عملية الإبلاغ، لا سيما بالنسبة للبلدان التي تكون فيها البيانات والمعلومات الوطنية محدودة أو غير متاحة، تتيح منصة النظام إمكانية الوصول إلى البيانات الجغرافية المكانية المتأتية من منتجات الاستشعار عن بعد في جميع أنحاء العالم فضلاً عن البيانات الإحصائية المتأتية من مصادر أخرى؛ ويُطلق على هذه البيانات اسم 'البيانات الافتراضية'. ويرد المزيد من المعلومات عن البيانات الافتراضية المتاحة للبلدان من أجل عملية الإبلاغ لعام 2026 في الفرع ثالثاً من هذه الوثيقة.

11- ونظام الاستعراض والتقييم ليس منصة قائمة بذاتها بل ينبغي اعتباره المكون الأساسي لبنية تحتية أوسع للإبلاغ تشمل لوحة المتابعة الخاصة ببيانات الاتفاقية<sup>(1)</sup> وأداة تتبع الغايات المتعلقة بتحديد أثر تدهور الأراضي (التحديد) بالإضافة إلى أدوات برمجيات أطراف ثالثة تُمكن البلدان من إعداد مجموعات بيانات المؤشرات الخاصة بها. وستتضيف لوحة المتابعة حالياً البيانات المبلغ عنها لعام 2022، لكنها ستُحدّث في الوقت المناسب بالبيانات المبلغ عنها لعام 2026.

12- وتُجمّع أداة التتبع<sup>(2)</sup>، التي أُعدت بدعم من المفوضية الأوروبية، أحدث المعلومات عن جميع غايات التحديد الوطنية الطوعية وغيرها من الغايات ذات الصلة بالهدف الاستراتيجي 1 في مكان واحد. وقد استُخدمت لملء قسم الغايات الطوعية للهدف الاستراتيجي 1 في منصة نظام الاستعراض والتقييم بالغايات وإجراءات التنفيذ المرتبطة بها التي أُبلغ عنها سابقاً. ويمكن للأطراف أن تبلغ من جديد عن الغايات التي سبق الإبلاغ عنها أو تتقنها أو تحذفها قبل أن تقدم تقريرها الوطني لعام 2026. وستحل التغييرات أو التحديثات أو الإضافات المدخلة على المعلومات المملوءة مسبقاً عن هذه الغايات محل المعلومات الموجودة وستعتبر رسمية بمجرد تقديمها.

13- ولا بد من دعم بنية الإبلاغ التحتية هذه بتكنولوجيا رقمية وتكنولوجيا قواعد بيانات مئتينتين لضمان إمكانية وصول مؤسسات الاتفاقية والأطراف والشركاء إلى أحدث المعلومات المبلغ عنها بنقرة واحدة. ولذلك، ستستمر بنية الإبلاغ التحتية هذه في التطور مع استراتيجية التحول الرقمي الأوسع نطاقاً للاتفاقية، تحت رعاية مبادرة الأمم المتحدة 2.0، وستلبي في الوقت ذاته متطلبات عملية الإبلاغ. وتساهم هذه الجهود في الركائز الخمس لرؤية الأمم المتحدة 2.0 من أجل منظومة الأمم المتحدة القائمة على البيانات:

(أ) البيانات: تضمن بنية الإبلاغ التحتية وصول جميع البلدان على نحو مفتوح وعادل إلى زهاء 60 طبقة من البيانات الجغرافية المكانية والمواضيعية، مما يدعم اتخاذ قرارات مستنيرة؛

(1) انظر <https://data.unccd.int/>

(2) انظر <https://ldntargets.unccd.int/>

- (ب) المجال الرقمي: يستفيد كل بلد من فضاء رقمي مخصص وآمن لتنظيفه بيئة سحابية على الإنترنت، مما يسهل عمليات إبلاغ مركزية وبمبسطة؛
- (ج) بُعد النظر: إن توافر بيانات مبلّغ عنها على المستوى الوطني يمكن البلدان من اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة بشأن معالجة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف؛
- (د) السلوك: تعزز الفوائد الملموسة للإبلاغ المستند إلى البيانات تحولاً ثقافياً لدى الأطراف، مما يشجع على التعلم المستمر وتنمية القدرات؛
- (هـ) الابتكار: تستمر بنية الإبلاغ التحتية في التوسع مع تطوير أدوات جديدة ودمجها في النظام باستخدام معايير مفتوحة.

14- وسيُحافظ على البنية التحتية وفقاً لذلك خلال المدة المتبقية من الإطار الاستراتيجي للاتفاقية للفترة 2018-2030 وما بعدها. ويتسم النظام بالمرونة وقابليته للتكيف، وسيُعدّل في أعقاب التغييرات التي ستتشأ إما في ضوء النتائج التي يتوصل إليها الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالإطار الاستراتيجي المقبل أو في ضوء أي قرار قد تتخذه الأطراف بشأن إطار الرصد والإبلاغ الذي سيوضع بعد الدورة 17 لمؤتمر الأطراف.

## باء - منظومة أدوات للإبلاغ الوطني مدفوعة بشراكات تركز على البيانات

- 15- حسّنت مؤسسة الحفظ الدولية برمجية Trends.Earth<sup>(3)</sup> من أجل دعم عملية الإبلاغ بموجب الاتفاقية لعام 2026. واضطلعت المؤسسة بأنشطة شتى منها تعزيز وتحسين البرمجية بناءً على طلب الأطراف، بما في ذلك استعراض البيانات الافتراضية وخصائص البرمجية والخصائص الوظيفية المتاحة للبلدان الأطراف للإبلاغ، بغية كفاءة صلاحيتها لتحقيق الغرض المنشود.
- 16- وتُجري مؤسسة الحفظ الدولية أيضاً، استناداً إلى العمل المبين في كتاب اتفاق بينها وبين أمانة الاتفاقية، وبتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي، دراسة جدوى من أداة لتخطيط غايات التحييد قادرة على تحليل وتتبع الفوائد المشتركة لهذه الغايات مع توفير خاصية وظيفية لأداة جغرافية مكانية مخصصة. وتوجه دراسة الجدوى هذه مشروع نشاط تمكيني في إطار عملية التجديد السابعة لموارد مرفق البيئة العالمية، بعنوان 'إدماج التحييد في أطر تخطيط استخدام الأراضي لتعزيز بيئات وطنية مواتية للاتفاقية' (انظر الفرع خامساً، جيم، من هذه الوثيقة).
- 17- وتعكف مؤسسة الحفظ الدولية أيضاً، بالتعاون مع مبادرة فريق رصد الأرض، على وضع منهجيات لتحديد ورسم خرائط المناطق المعرضة لتدهور الأراضي في ظل سيناريوهات مناخية مختلفة، فضلاً عن المناطق التي تظهر عليها علامات التحسن بفضل جهود إصلاح الأراضي. ويستجيب هذا العمل استجابة مباشرة للمقرر 20/م أ-15 ويهدف إلى دعم البلدان في مراعاة الآثار المحتملة لتغير المناخ إلى جانب قرارات إدارة الأراضي، مما يمكن من زيادة دقة استراتيجيات التخطيط والاستجابة لتحقيق غايات التحييد. ولدعم هذا المسعى، نُظمت حلقة عمل للخبراء يومي 29 و30 نيسان/أبريل 2025 في بون بألمانيا لتقديم التوجيه بشأن تنقيح المواضيع وضمان انطباق المنهجيات على طائفة واسعة من مجموعات المستخدمين. ومن المتوقع إنجاز التقرير النهائي الذي يتضمن الرؤى والتوصيات المنبثقة من حلقة العمل في أيلول/سبتمبر 2025.

(3) انظر <https://docs.trends.earth/en/latest/>

18- وتتعاون الأمانة أيضاً مع شركاء تقنيين آخرين على وضع أدوات جديدة يمكن أن تشكل جزءاً من المنظومة الناشئة التي تضم أدوات من أجل الإبلاغ الوطني. وتشمل هذه الأدوات ما يلي:

(أ) أداة مقارنة الغطاء الأرضي للدول الجزرية الصغيرة النامية<sup>(4)</sup>، التي اشتركت في وضعها مجموعة أباتشيتا ومبادرة الشراكة بشأن الإدارة المستدامة للأراضي. وتسمح هذه الأداة التفاعلية للمستخدمين بتصوير وتحليل التغيرات في الغطاء الأرضي خلال الفترة 2000-2023 في الدول الجزرية الصغيرة النامية الأطراف في الاتفاقية. وتعرض إحصاءات بحسب مناطق الغطاء الأرضي ومصفوفات تحوله ومقارنات مكانية بين مجموعات بيانات الغطاء الأرضي المختلفة لدعم اتخاذ القرارات بناءً على الأدلة ودعم عملية الإبلاغ لعام 2026؛

(ب) أداة مقارنة ديناميات إنتاجية الأراضي للدول الجزرية الصغيرة النامية<sup>(5)</sup> التي اشتركت في وضعها مجموعة أباتشيتا ومبادرة الشراكة بشأن الإدارة المستدامة للأراضي ومؤسسة الحفظ الدولية. وضم هذا التطبيق لتمكين استكشاف مجموعتي بيانات بشأن إنتاجية الأراضي عاليتي الاستبانة المكانية بتسهيل المقارنة من أجل اختيار مجموعة البيانات التي تناسب الظروف المحلية على أفضل وجه. وتُعرض مجموعتا البيانات بمزيد من التفصيل في الفرع ثالثاً، ألف؛

(ج) أداة ديناميات إنتاجية الأراضي في الوقت الحقيقي<sup>(6)</sup> للدول الجزرية الصغيرة النامية هي أداة اشتركت في إعدادها مجموعة أباتشيتا ومبادرة الشراكة بشأن الإدارة المستدامة للأراضي ومؤسسة الحفظ الدولية من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية التي ترغب في إنشاء مجموعة بيانات خاصة بها باستبانة مكانية نطاقها 30 متراً من خلال مواءمة خوارزمية الشبكة العالمية لنهج وتكنولوجيا الحفظ التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المستخدمة في حسابات ديناميات إنتاجية الأراضي وتكييف النماذج لتلائم الظروف المحلية.

## جيم - تسخير البيانات المفتوحة لتعزيز أوجه التآزر في الإبلاغ

19- لا يمكن تحقيق قابلية التشغيل البيئي وبناء أوجه التآزر في تبادل المعلومات بين اتفاقيات ريو الثلاث وعمليات الإبلاغ الأخرى في إطار الأمم المتحدة إلا عندما يمكن إعادة استخدام البيانات بشكل قانوني وموثوق ومتسق في جميع النظم. ويقضي ذلك أن تكون شروط إعادة الاستخدام صريحة وموحدة. ولتحقيق هذه الغاية، تتعاون أمانة اتفاقية مكافحة التصحر مع منظمة المشاع الإبداعي، وهي منظمة دولية غير ربحية مكرسة للمساعدة في بناء قاعدة معرفية مزدهرة والحفاظ عليها، تحت رعاية الفريق المعني برصد الأرض وفي إطار تنفيذ مبادئه لإدارة البيانات. وتمكن منظمة المشاع الإبداعي الأفراد والمجتمعات في جميع أنحاء العالم من خلال حلول تقنية وقانونية وسياساتية تتيح تقاسم التعليم والثقافة والعلوم من أجل المصلحة العامة. وقد أتاحت منظمة المشاع الإبداعي مجموعة من التراخيص<sup>(7)</sup> تيسر لكل شخص ومنظمة في العالم طريقة مجانية وبسيطة وموحدة لمنح أذن حقوق النشر للأعمال الإبداعية والأكاديمية، وضمان الإسناد الصحيح، وتمكين الآخرين من نسخ هذه الأعمال وتوزيعها والاستفادة منها.

(4) انظر <https://apacheta.projects.earthengine.app/view/compare-lct-sids>

و <https://doi.org/10.5281/zenodo.15276250>.

(5) انظر <https://apacheta.projects.earthengine.app/view/compare-lpd-sids>.

(6) انظر <https://apacheta.projects.earthengine.app/view/lpd-realtime-sids>.

(7) انظر <https://creativecommons.org/share-your-work/cclicenses/>.

20- وعلى غرار ما حدث في عملية الإبلاغ لعام 2022، تواصل أمانة الاتفاقية تطبيق رخصة منظمة المشاع الإبداعي - الإسناد غير التجاري (CC BY-NC) تلقائياً على التقارير الوطنية المقدمة. ومع ذلك، فمن أجل زيادة إعادة استخدام البيانات والمعلومات الواردة في التقارير الوطنية وقابليتها للتشغيل البيئي وتأثيرها إلى أقصى حد، تشجّع جميع الأطراف على اعتماد رخصة مفتوحة على نطاق أوسع: إما الإصدار 1.0 من صك التخصيص للملك العام التابع لمنظمة المشاع الإبداعي العالمي (CC0) أو الإصدار 4.0 من رخصة المشاع الإبداعي الدولية الأكثر انفتاحاً لإسناد المصنّف (CC BY). ومع أن صك التخصيص للملك العام CC0 يتيح إعادة الاستخدام غير المقيد من دون الحاجة إلى الإسناد، فإن كلاً من هذين الخيارين سيضمن إمكانية إعادة استخدام البيانات الوطنية بشكل قانوني وموثوق ومتسق في جميع النظم. وسيؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى تحسين تتبع الوضع والاتجاهات العالمية والإقليمية في تدهور الأراضي والجفاف، وزيادة فرص التآزر بين الاتفاقيات من خلال تبادل البيانات بسهولة.

21- وتعمل أمانة الاتفاقية بالفعل على ضمان التآزر في عملية الإبلاغ الوطني باستخدام معايير البيانات المفتوحة. فقد نُسقت البيانات الخاصة بأربعة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، على النحو الوارد في قاعدة البيانات العالمية بشأن أهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة<sup>(8)</sup>، وهي مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 1-1-1 و 1-1-6 و 1-1-15 و 2-1-15 و 1-5-15، مع منصة نظام الاستعراض والتقييم باستخدام معيار تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية الذي يتيح إطاراً ومعايير تقنية لتبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية بين المنظمات والنظم. ويضمن ذلك حصول الأطراف على أحدث البيانات الوطنية المبلغ عنها بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة هذه في نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ، وإمكانية تحديث هذه البيانات تلقائياً في حالة إتاحة تقديرات جديدة أو عند إتاحتها في قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة. ويقل هذا النهج من عبء الإبلاغ ويحول دون ازدواجية جهود الأطراف في التحقق من صحة البيانات.

## ثالثاً - إدخال تحسينات على طرائق الإبلاغ

### ألف - الأهداف الاستراتيجية من 1 إلى 5

22- في أعقاب التعليقات التي وردت من الأطراف والشركاء التقنيين بعد عملية الإبلاغ لعام 2022، نشرت الأمانة والشبكة العالمية لنهج وتكنولوجيات حفظ الموارد، التي يوجد مقرها في مركز التنمية والبيئة في جامعة برن بسويسرا، بالتعاون مع شركاء تقنيين، إضافة إلى النسخة 2 من الإرشادات المتعلقة بالممارسات الجيدة بشأن المؤشر 1-3-15 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة<sup>(9)</sup>. وتقدم الإضافة إرشادات مفصلة للموظفين المعنيين بالإبلاغ الوطني والباحثين ومطوري البرمجيات الذين يعملون في مجال المؤشر 1-3-15 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وفي مجال التحديد. وتتقسم الإرشادات إلى ثلاثة أقسام رئيسية. يعرض القسم الأول إرشادات منقحة بشأن الجمع بين البيانات عبر فترات إبلاغ متعددة، مما يتيح تتبّعاً متسقاً لتدهور الأراضي وتحسنها منذ خط الأساس. أما الثاني فيقدم إرشادات لتقييم التقدم المحرز في التحديد، حيث يعرض طريقة واضحة مكانياً بأثر رجعي لتقييم مدى تعويض التدهور بتحسينات فعلية في نفس النوع من الأراضي. ويتضمن القسم الثالث إرشادات لاختيار البيانات المتعلقة بالغطاء الأرضي والإنتاجية ومخزون الكربون العضوي في التربة والتحقق منها، ويقدم أدوات ومسارات

(8) انظر <https://unstats.un.org/sdgs/dataportal>

(9) انظر <https://www.unccd.int/resources/manuals-and-guides/addendum-good-practice-guidance-sdg>

[.indicator-1531-proportion-land](https://www.unccd.int/resources/manuals-and-guides/addendum-good-practice-guidance-sdg/indicator-1531-proportion-land)

عمل لمقارنة مجموعات البيانات والتحقق منها، ويعزز تكامل البيانات والخبرات الوطنية. وعموماً، تهدف الإضافة إلى زيادة موثوقية الإبلاغ الوطني عن تدهور الأراضي وشفافيته وصلته بالسياسات.

23- وتتبع الأمانة نهجاً ذا مستويين لتوفير البيانات الافتراضية للمؤشر 15-3-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للأطراف من أجل عملية الإبلاغ الوطني لعام 2026: '1' ستتاح لجميع الأطراف إمكانية الوصول إلى بيانات افتراضية متوسطة الاستبانة (يتراوح نطاقها بين 250 متراً وكيلومتر) عن طريق نظام الاستعراض والتقييم، و'2' ستُمنح الدول الجزرية الصغيرة النامية أيضاً إمكانية الوصول إلى مجموعات بيانات افتراضية عالية الاستبانة المكانية (نطاقها 30 متراً) من خلال تطبيقات طرف ثالث مثل Trends.Earth وأدوات أخرى، حسب كل حالة. ونظراً إلى التحديات المرتبطة بالمستوى الثاني من البيانات الافتراضية العالية الاستبانة المكانية من حيث التكلفة الحاسوبية ومتطلبات التخزين السحابي الضخم وتعقد سلسلة المعالجة المتعددة العوامل، فلن تتاح هذه البيانات في نظام الاستعراض والتقييم نفسه. ومع ذلك، ستتمكن الدول الجزرية الصغيرة النامية من الإبلاغ عن المؤشر 15-3-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة باستخدام معلومات جغرافية مكانية عالية الاستبانة المكانية عن طريق وظائف التحميل المتاحة في نظام الاستعراض والتقييم.

24- وقد أتاحت الأمانة، بالتعاون مع مقدمي البيانات المعنيين، مجموعات بيانات افتراضية محدثة متوسطة الاستبانة استعداداً لعملية الإبلاغ لعام 2026، على نحو متسق مع المبادئ التوجيهية المنهجية المبينة في الإرشادات المتعلقة بالممارسات الجيدة بشأن المؤشر 15-3-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الإرشادات، ومع الإرشادات المتعلقة بالممارسات الجيدة الخاصة بالإبلاغ الوطني عن الهدف الاستراتيجي 3، ومع مذكرات منهجية أخرى ذات صلة<sup>(10)</sup>. وقد خُذت خمس مجموعات بيانات افتراضية متوسطة الاستبانة مستمدة من رصد الأرض<sup>(11)</sup>، بينما ستتاح للأطراف ثلاث مجموعات بيانات بديلة إضافية متوسطة الاستبانة مستمدة من رصد الأرض عن طريق برمجية Trends.Earth التابعة لمؤسسة الحفظ الدولية<sup>(12)</sup>. ويتعلق الأمر بوجه أخص بما يلي:

(أ) مجموعة البيانات العالمية بشأن توزيع السكان وخصائصهم الديمغرافية ودينامياتهم (WorldPop) التي تكف على تحديثها كلية الجغرافيا والعلوم البيئية في جامعة ساوثهامبتون بالمملكة المتحدة. وتضم مجموعات البيانات الديمغرافية العالمية الجديدة للفترة 2015-2030 تحسينات محتملة مقارنة بمجموعات البيانات الصادرة في الفترة 2000-2020، لكنها كانت في صيغة تجريبية عندما بدأت عملية الإبلاغ لعام 2026، وبالتالي لن تُستخدم باعتبارها بيانات افتراضية. وتُستبعد مجموعات البيانات التجريبية من الإبلاغ الرسمي بسبب احتمال اشتغالها على تناقضات وأخطاء ومعلومات ناقصة يمكن أن تضر بموثوقية البيانات. وستتاح للأطراف، من أجل عملية الإبلاغ لعام 2026، مجموعة بيانات WorldPop للفترة 2000-2020، المستخدمة باعتبارها مصدراً للبيانات الافتراضية لعملية الإبلاغ لعام 2022. ونظراً لعدم تحديث مجموعة البيانات بعد عام 2020، فإن السنوات الثلاث الأخيرة (2021 و2022 و2023)

(10) انظر <https://www.unccd.int/data-knowledge/unccd-national-reporting-process>.

(11) هذه المجموعات الخمس هي: '1' مشروع الغطاء الأرضي في إطار مبادرة وكالة الفضاء الأوروبية حول تغير المناخ؛ '2' ديناميات إنتاجية الأراضي في إطار برمجية Trends.Earth؛ '3' تغيرات مخزون الكربون العضوي في التربة استناداً إلى مجموعة بيانات SoilGrids250m الصادرة عن المركز الدولي للمراجع والمعلومات الخاصة بالتربة؛ '4' مجموعة البيانات العالمية بشأن توزيع السكان وخصائصهم الديمغرافية ودينامياتهم (WorldPop)؛ '5' مجموعة بيانات الجفاف العالمية المتعددة المؤشرات الصادرة عن مركز المملكة المتحدة للبيئة والهيدرولوجيا.

(12) هذه المجموعات الثلاث هي: '1' ديناميات إنتاجية الأراضي الصادرة عن مركز البحوث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية؛ '2' ديناميات إنتاجية الأراضي الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والشبكة العالمية لهُج وتكنولوجيا حفظ الموارد؛ '3' مجموعة بيانات مركز الأخطار المناخية بشأن التهطل المعروضة بالأشعة تحت الحمراء والمقترنة ببيانات محطات الرصد.

ستستسخ قيم عام 2020. وبمجرد نشر بيانات WorldPop النهائية للفترة 2015-2023، ستتمكن الأطراف من تنزيل مجموعة بيانات المؤشرات المحسوبة مسبقاً من برمجية Trends.Earth وتحميلها في نظام الاستعراض والتقييم لتحل محل البيانات الافتراضية؛

(ب) لما كانت مجموعة البيانات السابقة (الصادرة عن المركز العالمي لعلم المناخ التهطالي) المستخدمة لحساب مؤشر التهطال الموحد تنتهي في عام 2020، فقد أنشأ مركز المملكة المتحدة لعلم البيئة والهيدرولوجيا مجموعة بيانات الجفاف العالمي المتعدد المؤشرات. وتتضمن مجموعة البيانات الجديدة هذه مؤشر التهطال الموحد ومؤشر التهطال والتبخر النتحي الموحد، استناداً إلى بيانات هطول الأمطار والمناخ العالمية من عام 1980 إلى عام 2023، باستبانة مكانية نطاقها 10 كيلومترات. ولا يزال مؤشر التهطال الموحد المفضل للإبلاغ عن مؤشر الهدف الاستراتيجي 3-1. ومع ذلك، قد تختار البلدان في المناطق القاحلة وشبه القاحلة التي تشهد تساقطات مطرية قليلة أو غير منتظمة استخدام مؤشر التهطال والتبخر النتحي الموحد المتاح عبر برمجية Trends.Earth.

25- وما فتئت الأمانة تتعاون مع أوساط مقدمي بيانات رصد الأرض لإتاحة مجموعات بيانات سطح الأرض باستبانة مكانية نطاقها 30 متراً اعتباراً من عام 2000 دعماً لعملية الإبلاغ الوطني بموجب الاتفاقية، لا سيما بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويرد فيما يلي ملخص لحالة مجموعات البيانات هذه وجاهزيتها لعملية الإبلاغ الوطني لعام 2026 حسب كل مؤشر فرعي:

(أ) الغطاء الأرضي: توجد حالياً مجموعتان من البيانات العالمية العالية الاستبانة بشأن الغطاء الأرضي مناسبتان للإبلاغ بموجب الاتفاقية: '1' مجموعة البيانات العالمية بشأن الغطاء الأرضي وتغير استخدام الأراضي<sup>(13)</sup> للفترة 2000-2020 باستبانة نطاقها 30 متراً الصادرة عن مختبر تحليل الأراضي العالمية واكتشافها في جامعة ماريلاند بالولايات المتحدة الأمريكية؛ '2' منتج الرصد الدينامي للغطاء الأرضي العالمي باستبانة نطاقها 30 متراً مع نظام تصنيف دقيق للفترة 1985-2022 (GLC-FCS30D الصادر عن جانغ وآخرين (Zhang et al.) (2021)). ومجموعتا البيانات هاتان متاحان للدول الجزرية الصغيرة النامية لاستخدامهما من خلال أداة المقارنة المخصصة الموضحة في الفرع 2، باء، من هذه الوثيقة. غير أن هناك قيوداً على كليهما. فمجموعة البيانات العالمية بشأن الغطاء الأرضي وتغير استخدام الأراضي متاحة فقط على فترات مدتها خمس سنوات من عام 2000 إلى عام 2020، كما أن تغطيتها الجغرافية ناقصة فيما يتعلق ببعض الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتشمل 110 فئات منفصلة من الغطاء الأرضي تتطلب تجميعها في عدد أقل من الفئات ومطابقتها مع الفئات السبع المحددة في الاتفاقية لجعلها مناسبة للاستخدام في التقارير الوطنية. أما منتج الرصد الدينامي للغطاء الأرضي العالمي فيقدم بيانات سنوية من عام 2000 إلى عام 2022، غير أن تغطيته للدول الجزرية الصغيرة النامية ناقصة، على غرار تغطية مجموعة البيانات بشأن الغطاء الأرضي وتغير استخدام الأراضي، ويعرض خرائط لمساحة تقل بنحو 10 ملايين هكتار عن المساحة التي تعرضها مجموعة البيانات في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويحدد نظام تصنيفه 16 فئة عالمية و14 فئة إضافية إقليمية من فئات الغطاء الأرضي، تتطلب أيضاً إجراء مطابقة مع الفئات السبع المحددة في الاتفاقية من أجل الإبلاغ الوطني. وبينت مقارنة مفصلة لهذين المنتجين، نشرتها مجموعة أباتشيتا ومبادرة الشراكة بشأن الإدارة المستدامة للأراضي<sup>(14)</sup> أن 17 دولة جزرية صغيرة نامية لديها تغطية جزئية أو ليست لديها أي تغطية في إحدى مجموعتي البيانات أو في كليهما، مما يشير إلى أن هذه الدول ستحتاج إلى حل يناسب طلبها للحصول على معلومات عالية الاستبانة المكانية عن الغطاء الأرضي من أجل الإبلاغ الوطني؛

(13) انظر <https://www.frontiersin.org/journals/remote-sensing/articles/10.3389/frsen.2022.856903/full>

(14) انظر <https://zenodo.org/records/15276251>

(ب) إنتاجية الأراضي: شارك كل من مؤسسة الحفظ الدولية ومبادرة الشراكة بشأن الإدارة المستدامة للأراضي ومجموعة أباتشيينا ومركز البحوث الدولي للبيانات الضخمة من أجل أهداف التنمية المستدامة في إنشاء مجموعات بيانات جديدة لديناميات إنتاجية الأراضي باستبانة مكانية عالية (نطاقها 30 متراً) للفترة 2000-2023. وانطلاقاً من سلسلة زمنية للرقم القياسي الموحد لتباين كثافة الغطاء النباتي مستمدة من بيانات سائل استشعار الأراضي عن بعد (لاندسات)، أنتجت مجموعتا بيانات بشأن ديناميات إنتاجية الأراضي باستخدام خوارزمية الشبكة العالمية لتهج وتكنولوجيات الحفظ التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: ML30-LPD<sup>(15)</sup> و HiLPD-SIDS<sup>(16)</sup>، تغطيان الفترات الثلاث ذات الصلة للإبلاغ لعام 2026 وهي: فترة خط الأساس (2000-2015)، وفترة الإبلاغ الأولى (2016-2019)، وفترة الإبلاغ الحالية (2016-2023)<sup>(17)</sup>. ومع ذلك، سيقى هناك ثغرات في مجموعتي البيانات هاتين فيما يتعلق ببعض الجزر، خاصة بالنسبة إلى فترة الأساس التي التقط لها لاندسات صوراً قليلة وعلى فترات. وينبغي أن تبحث الأطراف مجموعتي البيانات فيما يتعلق بكل دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية بحثاً متأنياً في أداة مقارنة ديناميات إنتاجية الأراضي قبل اتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت مناسبة لتحقيق الغرض المنشود فيما يتعلق بالإبلاغ الوطني؛

(ج) مخزون الكربون العضوي في التربة: يحتوي الإصدار 1 من قاعدة البيانات العالمية العالية الاستبانة المكانية (30 متراً) بشأن مخزون الكربون العضوي في التربة والمتاحة للاستخدام<sup>(18)</sup>،<sup>(19)</sup> التي أنتجها كل من مؤسسة OpenGeoHub والمكتب الهولندي للفضاء ويمولها مشروع البنية التحتية السيبرانية لمرصد الأرض المفتوح<sup>(20)</sup> ومشروع مختبر الأرض والكربون<sup>(21)</sup>، على بيانات عالمية بشأن كثافة مخزون الكربون في التربة، ومحتوى مخزون الكربون في التربة، وجهد الهيدروجين، وأجزاء قوام التربة، والكثافة الظاهرية، وأنواع التربة (المجموعات الفرعية التي حددتها وزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية) من عام 2000 إلى عام 2022. وتتنبأ مجموعة البيانات بخصائص التربة باستبانة نطاقها 30 متراً مع تقديرات عدم اليقين وعلى أعماق متعددة (من 0 إلى 30 سنتيمتراً، ومن 30 إلى 60 سنتيمتراً، ومن 60 سنتيمتراً إلى 100 سنتيمتراً) لكن البيانات المتاحة للتزليل تتعلق بفترتي 2000-2005 و 2020-2022 فقط بسبب قيود التخزين السحابي وحجم مجموعة البيانات. ويتيح محرك غوغل إيرث فسيفساء عالمية كاملة باستبانة نطاقها 30 متراً<sup>(22)</sup>. وتعتمد مجموعة البيانات على صور تاريخية التقطها لاندسات لدعم التنبؤات المتعلقة بمخزون الكربون في التربة. ولما كانت هذه الصور لا تتيح سوى تغطية جزئية لبعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن هناك ثغرات في القيم المتنبأ بها من مخزون الكربون العضوي في التربة<sup>(23)</sup>. وعندما تكون الصور قليلة أو لا تكون هناك صور قط، لا تكون هناك تنبؤات بشأن مخزون الكربون العضوي في التربة أو توضع تنبؤات على قدر شديد من عدم اليقين. ولذلك، ينبغي التعامل مع مجموعة البيانات هذه بحذر وفحصها بعناية قبل أن يقرر الطرف استخدامها في عملية الإبلاغ الوطني.

(15) انظر <https://doi.org/10.5281/zenodo.15276519>

(16) انظر <https://doi.org/10.5281/zenodo.15862965>

(17) انظر <https://doi.org/10.12237/casearth.686dc91f24e15709b381ae4e>

(18) انظر <https://essd.copernicus.org/preprints/essd-2025-336/>

(19) انظر <https://github.com/openlandmap/soildb>

(20) انظر <https://doi.org/10.3030/101059548>

(21) انظر <https://landcarbonlab.org/>

(22) انظر <https://code.earthengine.google.com/?asset=projects/global-pasture-watch/assets/gsm-30>

(23) انظر [https://assets-eu.researchsquare.com/files/rs-4465582/v1\\_covered\\_7bb1f572-3825-4552-bf7f-d8a5010d8942.pdf?c=1716519711](https://assets-eu.researchsquare.com/files/rs-4465582/v1_covered_7bb1f572-3825-4552-bf7f-d8a5010d8942.pdf?c=1716519711)

26- لقد أدخلت تحسينات عديدة على منصة نظام الاستعراض والتقييم لتبسيط وتحسين عملية الإبلاغ في إطار الهدف الاستراتيجي 1-4. وللاطراف الآن خيار تحميل ما يصل إلى خمس مصفوفات إقليمية عن تحول الغطاء الأرضي، مما يمكّن من زيادة الدقة في تجسيد ديناميات الأراضي الإقليمية والمحلية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للبلدان أن تصنف مؤشرات إنتاجية الأراضي ومخزون الكربون العضوي في التربة باستخدام تصنيفاتها الوطنية أو تصنيفاتها المخصصة للغطاء الأرضي، مما يتيح بديلاً مرناً لفئات الغطاء الأرضي الافتراضية السبع المحددة في الاتفاقية. وأصبحت نماذج الهدف الاستراتيجي 1 في منصة نظام الاستعراض والتقييم تدعم أيضاً الإبلاغ عن تحسين الأراضي بالإضافة إلى تدهور الأراضي، مما يعطي رؤية قيمة في سياق تحقيق هدف التحييد. ولزيادة تقليل أعباء الإبلاغ وتجنب ازدواجية التحقق من صحة البيانات، نُقلت بيانات افتراضية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة المستخدمة لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الهدفين الاستراتيجيين 2 و4 مباشرة من قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة وجرت مطابقتها مع بيانات نظام الاستعراض والتقييم.

27- وعملت الآلية العالمية على زيادة تعزيز نظام الإبلاغ عن الهدف الاستراتيجي 5 تمشياً مع التعليقات الواردة من البلدان الأطراف خلال دورة الإبلاغ وفي الدورة 22 للجنة الاستعراض من أجل تحسين قابلية البيانات للمقارنة ونطاق تغطية عملية الإبلاغ وشفافيتها ووضوحها. وتشمل الجهود الرئيسية المبذولة ما يلي: '1' تنقيح نموذج الإبلاغ من أجل تحسين استيعاب مسائل مثل تتبع الموارد المحلية وتقييم الاحتياجات المالية؛ '2' زيادة توافر وجودة البيانات الكمية الافتراضية لمؤشرات التقدم المتعلقة بالموارد الثنائية والتمويل العام المحلي ومساهمات القطاع الخاص؛ '3' مواصلة تطوير الأدوات التكميلية، بما في ذلك الإرشادات المتعلقة بالممارسات الجيدة الخاصة بالإبلاغ الوطني عن الهدف الاستراتيجي 5<sup>(24)</sup>، ودليل ومسرد مصطلحات الإبلاغ، ومقاطع فيديو يحدد المستخدم وتيرتها تعرض عملية إدخال المعلومات في نموذج الإبلاغ خطوة بخطوة.

## باء - إطار التنفيذ

28- نُقح إطار التنفيذ ضمن منصة نظام الاستعراض والتقييم لعملية الإبلاغ الوطني لعام 2026 من أجل زيادة الوضوح وتسهيل الاستخدام، بناءً على التعليقات المستمرة الواردة من الأطراف والدروس المستفادة من دورة الإبلاغ لعام 2022. وعلى الرغم من الجهود المتكررة لتحسين هذا المكون في الدورات السابقة، كشف تحليل للتقارير السردية لعام 2022 أُجري باستخدام الذكاء الاصطناعي أن المعلومات المقدمة تقتصر إلى الهيكل الكافي والأهمية الكافية لإدراجها في الوثائق الرسمية للدورة 21 للجنة الاستعراض.

29- ولمعالجة مشكلة عدم بلوغ جودة المعلومات المستوى الأمثل ومعالجة الانخفاض النسبي في معدلات إبلاغ بعض الأطراف، لن يُعرض إطار التنفيذ باعتباره فرعاً مستقلاً بذاته في دورة الإبلاغ الوطني لعام 2026، بل سنُدمج عناصره في الفروع المناسبة تحت كل هدف استراتيجي. وقد حددت المشاورات الداخلية في الأمانة كذلك أوجه التداخل الممكنة بين الأسئلة الواردة في إطار التنفيذ والبيانات المطلوبة ضمن كل هدف استراتيجي. وبالتالي، استُعرضت المكونات الأساسية الثلاثة لإطار التنفيذ، وهي: '1' الموارد المالية وغير المالية، و'2' السياسات والتخطيط، و'3' العمل الميداني، وأعيدت هيكلتها لتتماشى مع الأهداف الاستراتيجية الأوثق صلة بها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن الإبلاغ، حيثما كان مناسباً، عن عناصر النوع الاجتماعي من خلال إشراك المرأة وإشراك الشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

(24) انظر <https://www.unccd.int/resources/manuals-and-guides/good-practice-guidance-national-reporting-unced-strategic-objective-5>.

30- وعلى الرغم من هذه التحسينات، فإن التصميم الحالي لنظام الاستعراض والتقييم لا يجسد على نحو تام ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي على المستوى الميداني باعتبارها عنصراً رئيسياً من عناصر إطار التنفيذ، ولا يوضح مساهماتها في تحقيق غايات التحييد. ويظل الإبلاغ عن الممارسات الجيدة في مجال الإدارة المستدامة للأراضي اختيارياً وعماماً ويفتقر إلى التفاصيل المهمة فيما يتعلق بأهداف الممارسات وموقعها وفعاليتها وقابليتها للتوسع ومواءمتها مع التسلسل الهرمي لإجراءات التحييد (التجنب والحد وعكس المسار). وبغية معالجة هذه القيود وتمتين إطار تنفيذ الاتفاقية، تقترح الشبكة العالمية نُهج وتكنولوجيات حفظ الموارد النظر في اتباع نهج إبلاغ مؤتمت وأكثر تكاملاً إزاء عمليات الإبلاغ في المستقبل. ومن الأمور المحورية في هذا التحسين إقامة صلة مباشرة عن طريق واجهة لبرمجة التطبيقات بين نظام الاستعراض والتقييم وقاعدة البيانات العالمية للإدارة المستدامة للأراضي التابعة للشبكة - وهي قاعدة البيانات المرجعية التي حددتها الاتفاقية لأفضل الممارسات في مجال الإدارة المستدامة للأراضي. وستُمكن هذه الصلة الأطراف من استخراج الممارسات الموحدة والمعتمدة في هذا المجال الموثقة بالفعل في الشبكة والإبلاغ عنها بسلاسة، بما في ذلك المدخلات المضافة منذ وقت قريب أو المحدثّة، مما يضمن الاتساق وإمكانية التحقق عبر التقارير. ومن خلال إدراج حقول بيانات مهيكلة، مثل الأهداف الرئيسية للتكنولوجيا، في نظام الاستعراض والتقييم، فإن النظام سيؤدي إلى مواءمة الممارسات المبلغ عنها بمزيد من الفعالية مع غايات التحييد الوطنية، وسيوضح موضعها ضمن التسلسل الهرمي لإجراءات التحييد وهي التجنب والحد وعكس المسار. وبالإضافة إلى ذلك، ستتضمن البلدان من تقديم معلومات تكملية مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الإبلاغ بموجب الاتفاقية، مثل النطاق الحالي للممارسات المختارة عبر مختلف المستويات البيئية والإدارية وإمكانية توسيعه. ومن شأن ذلك أن يُحسن فهم أهمية التدخلات في مجال الإدارة المستدامة للأراضي وقابليتها للتكيف وقدرتها على إحداث تحول. ويمكن أن تؤدي زيادة التكامل مع منصات معرفية أخرى مرتبطة بالاتفاقية، مثل أداة النوع الاجتماعي المشتركة بين الاتفاقية والشبكة، ومجموعة أدوات مكافحة الجفاف، وحزمة أدوات معالجة مسألة العواصف الرملية والترابية، إلى تعزيز الإبلاغ المتعدد الأبعاد وتجسيد المساهمات الشاملة لممارسات الإدارة المستدامة للأراضي في المساواة بين الجنسين والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ وصحة النظم الإيكولوجية. ومن شأن هذه القابلية للتشغيل البيئي أن تسهل التحليل المقارن وتشجع تعلم الأطراف بعضها من بعض وتعزز نظام الاستعراض والتقييم باعتباره منصة معرفية عالمية لصنع القرار والتخطيط بناءً على الأدلة دعماً للتحييد.

## رابعاً - بناء القدرات من أجل الإبلاغ

- 31- تمشياً مع المقرر 2/م أ-16، سيجري بناء القدرات من أجل عملية الإبلاغ لعام 2026 بدعم مالي من مرفق البيئة العالمية، وفي شكل هجين يجمع بين الحضور الشخصي والافتراضي.
- 32- وستتألف مجموعة أدوات وأنشطة بناء القدرات المتاحة للأطراف من أجل عملية الإبلاغ لعام 2026 من دورات تدريبية وحلقات عمل وأدلة ودروس تعليمية. وستتضمن مستجدات بشأن الأدوات ومجموعات البيانات الافتراضية وأحدث التحسينات المدخلة عليها، وستشمل الأبعاد المتعلقة بالنوع الاجتماعي والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، حيثما كان ذلك مناسباً.

## ألف - أدوات التعلم الإلكتروني

- 33- فيما يتعلق بعملية الإبلاغ الوطني لعام 2026، ستُحدّث مجموعة دروس التعلم الإلكتروني بالفيديو والكتيبات والأدلة الإرشادية التي أُعدت في الأصل خلال دورة عام 2022 للتصدي لجائحة

كوفيد-19، لمواصلة تقديم الدعم التقني عند الطلب. ومع اعتماد الأطراف النموذج الهجين لبناء القدرات، سيُجمع بين الموارد الرقمية المحدثّة والمعزّزة والتدريب الحضورى المقدم من خلال حلقات عمل إقليمية لبناء القدرات، مما سيزيد إلى أقصى حد فرص الدعم التقني.

34- ويعرض دليل الإبلاغ إرشادات منهجية خطوة بخطوة لإعداد التقارير الوطنية، بما في ذلك جميع الأهداف الاستراتيجية والمؤشرات/المقاييس المرتبطة بها<sup>(25)</sup>. وتشمل التحديثات التي أُدخلت على دليل الإبلاغ لعملية الإبلاغ لعام 2026 وصف التحديثات المنهجية للتقييم وحسابات المؤشرات في إطار كل هدف من الأهداف الاستراتيجية باستخدام البيانات الافتراضية أو البيانات الوطنية، فضلاً عن تغييرات هيكلية في نظام الاستعراض والتقييم لتحديث الجداول والنماذج وتعديلها.

35- ويُتوخى أن تقترن دروس التعلم الإلكتروني بالفيديو بدليل الإبلاغ المحدث، لزيادة توضيح خطوات الإبلاغ عن كل مؤشر في نظام الاستعراض والتقييم التنفيذ. ومن المقرر تحديث مقاطع الفيديو الـ 16 التي أُعدت لعملية الإبلاغ لعام 2022<sup>(26)</sup>، وستصدر بجميع لغات الأمم المتحدة.

## باء - المساندة التقنية

36- تمثلياً مع المقرر 2/م-16، الذي يدعو إلى تعزيز التعاون مع المؤسسات والمبادرات والمنظمات الإقليمية، ستشارك بعض المؤسسات الإقليمية في دعم عملية الإبلاغ بموجب الاتفاقية لعام 2026 على أساس تجريبي. وتهدف هذه المبادرة إلى زيادة نطاق وجودة الخدمات التقنية المتاحة للأطراف من خلال تعبئة المؤسسات الإقليمية ذات الخبرة المثبتة في رصد تدهور الأراضي والجفاف، لتكون 'مراكز جامعة للخدمات' للإبلاغ على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي. ولزيادة توطيد أوجه التآزر في الإبلاغ عبر اتفاقيات ريو، تسعى المبادرة أيضاً، حيثما أمكن، إلى إشراك مؤسسات إقليمية تشكل جزءاً من آلية التعاون التقني والعلمي التي أنشأتها اتفاقية التنوع البيولوجي لدعم تنفيذ إطار كومنمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي<sup>(27)</sup>. وباعتماد نموذج لامركزي، ستستفيد المبادرة من المعرفة الإقليمية، وستعزز تنمية القدرات الوطنية والإقليمية، وستسهم في جعل نظام الإبلاغ بموجب الاتفاقية أقوى وأشمل وأكثر كفاءة.

37- وقد أكد اهتمامه بالفعل في هذا الصدد كل من مركز البحوث الدولي للبيانات الضخمة من أجل أهداف التنمية المستدامة، والمركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، ومبادرة الشراكة بشأن الإدارة المستدامة للأراضي، والمركز الإقليمي لرسم خرائط موارد التنمية، ومرصد الصحراء الكبرى والساحل. وتجري حالياً مشاورات مع مؤسسات إقليمية إضافية. وستُبرم عقود مع عدد محدود من الخبراء التقنيين الدوليين الإضافيين لضمان تغطية جميع مرفقات التنفيذ الإقليمية للاتفاقية. وستشكل المراكز الإقليمية وفرادى الخبراء معاً فريق المساندة التقنية لعملية الإبلاغ لعام 2026.

38- وستشمل حلقة عمل لتدريب المدربين، يشارك فيها شركاء تقنيون وفريق المساندة التقنية، الأعمال التحضيرية لحلقات العمل الإقليمية لبناء القدرات، وستناقش طرائق عقد حلقات العمل والتحسينات التي ينبغي إدخالها على المواد التدريبية. وسيضمن ذلك أن تكون الفرق التي تنظم حلقات العمل وتقدم الدعم التقني إلى الأطراف مستعدة قدر الإمكان لتوجيه الأطراف وحل أو شرح أي أخطاء أو نتائج غير متوقعة قد تظهر في البيانات والأدوات.

(25) انظر <https://prais4-reporting-manual.unccd.int/en/latest/index.html>

(26) انظر <https://www.youtube.com/playlist?list=PLvHxVdUZAlq0CGTq-otlPTcjUX50oz9g9>

(27) انظر <https://www.cbd.int/tsc/tscm>

39- وبالإضافة إلى تيسير حلقات العمل الإقليمية لبناء القدرات، سيقدم فريق المساندة التقنية الدعم إلى البلدان عن طريق نظام مكتب المساعدة، والاجتماعات الافتراضية التثائية، والحلقات الدراسية الشبكية دون الإقليمية، وخاصة وظيفية للاستعراض التقني مدمجة في نظام الاستعراض والتقييم، مما يضمن جودة التقارير الوطنية المقدمة.

40- وسيقدم دعم مخصص إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية لمساعدتها في تقييم مدى ملاءمة مجموعات البيانات الجديدة العالية الاستبانة المكانية المشار إليها في الفرع ثالثاً، ألف، من هذه الوثيقة. وسيشمل هذا الدعم إرشادات بشأن اختيار أنسب مجموعات البيانات للإبلاغ الوطني ومعالجتها باستخدام حلول برمجية لأطراف ثالثة، وتحميل البيانات النهائية إلى نظام الاستعراض والتقييم.

### جيم - حلقات العمل الإقليمية لبناء القدرات

41- في إطار برنامج الدعم العالمي الرابع (انظر الفرع خامساً، باء، من هذه الوثيقة)، يُتترح رصد اعتمادات لدعم تنظيم وتيسير خمس حلقات عمل إقليمية لبناء القدرات لعملية الإبلاغ لعام 2026 للبلدان الأطراف المتضررة المنتمية إلى مرفقات التنفيذ الإقليمية. ولما كان برنامج الدعم العالمي الرابع لا يزال قيد نظر مرفق البيئة العالمية وقت كتابة هذا التقرير، فإن عدد حلقات العمل الإقليمية لبناء القدرات مؤقت.

42- وستنظم حلقات العمل الإقليمية لبناء القدرات بالتعاون مع الحكومات المضيفة لجميع مرفقات التنفيذ. ومن المتوقع أن تبدأ حلقات العمل في الربع الأول وربما الربع الثاني من عام 2026، وستسبقها حلقة عمل لتدريب المدربين. ويُتترح عقد حلقات عمل منفصلة للبلدان الناطقة بالإنجليزية في المرفق الأول (أفريقيا)، والبلدان الناطقة بالفرنسية في المرفق الأول (أفريقيا)، والمرفق الثاني (آسيا)، وحلقة عمل للأطراف في المحيط الهادئ، والمرفق الثالث (أمريكا اللاتينية والكاريبي). وبغية ضمان توازن عدد المشاركين في حلقات العمل، ستُجمع معاً الأطراف المنتمية إلى المرفق الرابع (شمال البحر الأبيض المتوسط)، والمرفق الخامس (أوروبا الوسطى والشرقية)، وبعض الأطراف المنتمية إلى المرفق الثاني (آسيا الوسطى)، والبلدان المتقدمة الأطراف غير المنتمية إلى مرفق تنفيذ إقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، ستُنظم حلقة عمل إقليمية منفصلة لبناء القدرات للبلدان الناطقة باللغة العربية المنتمية إلى المرفق الأول والمرفق الثاني في الرياض بالمملكة العربية السعودية بالتعاون مع المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، باعتباره أحد مراكز الإبلاغ الإقليمية.

43- وسيؤمّل ممثل واحد من كل طرف مؤهل من أطراف مرفق البيئة العالمية، ومن الأفضل أن يكون الممثل هو المنسق الوطني أو الموظف المعني بالإبلاغ (علماً أن الأمر قد يتعلق بالشخص نفسه أو بشخص آخر).

### دال - التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الدولي

44- طلبت الأطراف إلى الأمانة، في المقرر 2/م-16، أن تيسر بالتعاون مع مقدمي البيانات والشركاء الماليين والتقنيين والأوساط المعنية برصد الأرض، بما في ذلك مبادرة فريق رصد الأرض، التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي لتبادل الخبرات والتحديات والدروس المستخلصة فيما يتعلق بالإبلاغ الوطني.

45- وأطلقت مبادرة سيناريوهات التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي، بالتعاون مع الاتفاقية ومبادرة اقتصاديات تدهور الأراضي والشبكة العالمية لهُج وتكنولوجيات حفظ الموارد ومنظمة الأغذية والزراعة ومبادرة فريق رصد الأرض سلسلة من منتديات الحوار العالمية والإقليمية بدأت في عام 2022 لتعزيز

التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي باعتباره أداة استراتيجية لتحقيق هدف التحييد والنهوض باتفاقيات ريو وأهداف التنمية المستدامة. وعُقدت هذه المنتديات افتراضياً وحضورياً في أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية والمحيط الهادئ بمشاركة أكثر من 307 مشاركين من 24 بلداً، وضمت فرقة قطرية شاملة لعدة قطاعات ومقدمي البيانات ومطوري الأدوات لتوطيد التعاون وبناء القدرات وتعزيز استخدام الأدوات الجغرافية المكانية المختارة في مجموعة أدوات التحييد<sup>(28)</sup>. وشملت الأنشطة التعلم من الأقران والتدريب التقني ووضع خرائط طريق وخطط عمل خاصة بكل بلد. ودعمت مبادرة فريق رصد الأرض إنشاء جماعة عالمية من الممارسين، مما يسهل تبادل المعرفة على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي. وضمنت عملية اختيار شفافة وقائمة على المعايير مشاركة بلدان مؤهلة للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية، واقرنت بتقديم الدعم المستمر بين المنتديات للنهوض بحالات تنفيذ إجراءات التحييد وزيادة التنسيق بين أصحاب المصلحة من أجل الإبلاغ بموجب الاتفاقية.

46- وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات فريدة من نوعها في رصد تدهور الأراضي والجفاف، بما في ذلك محدودية مساحة الأراضي وهشاشة النظم الإيكولوجية وشدة التأثير بتقلبات المناخ. وتتفاقم هذه المشاكل بسبب القيود الشديدة على توافر البيانات والموارد البشرية والقدرات المؤسسية والتمويل. وتعزيز نظم البيانات والقدرات التقنية أمر ضروري، لكنه ليس في متناول الدول الجزرية الصغيرة النامية في كثير من الأحيان. وفي هذا السياق، تؤدي الوكالات الإقليمية دوراً حيوياً بتوفير الدعم التقني وتيسير نقل المعرفة، بما في ذلك التدريب وتوفير بيانات مخصصة والوصول إلى أدوات الاستشعار عن بعد. كما تمكن من تجميع الموارد، مثل تقاسم منصات البيانات، والاشتراك في شراء المعدات، ونظم الإنذار المبكر المتعددة البلدان، مما يتيح للدول الجزرية الصغيرة النامية الاستفادة من وفورات الحجم والعمل المنسق. وتكتسي هذه الشراكات أهمية بالغة لبناء نظم رصد مستدامة قادرة على الصمود وفعالة من حيث التكلفة مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتجسيدا لهذه الروح التعاونية نظمت مبادرة الشراكة بشأن الإدارة المستدامة للأراضي أول جناح مكرس للدول الجزرية الصغيرة النامية في الدورة 16 لمؤتمر الأطراف، بدعم مالي من المملكة العربية السعودية. وأتاح الجناح منبراً مخصصاً لهذه الدول لمناقشة التحديات الفريدة التي تواجهها وعرض إنجازاتها في مجال الإدارة المستدامة للأراضي والحوكمة وتطبيق تكنولوجيات مبتكرة، مما يعزز أهمية التعاون الإقليمي وإبراز الصورة على الصعيد الدولي في النهوض بإجراءات التحييد في سياقات الجزر الصغيرة.

## خامساً- التمكين من الحصول على تمويل من مرفق البيئة العالمية من أجل عملية

### الإبلاغ بموجب الاتفاقية

47- أتبع في الماضي نهج ذو شقين لمساعدة الأطراف في الامتثال لمتطلبات الإبلاغ بموجب الاتفاقية: '1' قدم مرفق البيئة العالمية المساعدة من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي يعمل بوصفه وكالة منفذة للأنشطة المتعلقة بالإبلاغ التي يُضطلع بها على المستوى الوطني؛ و'2' نفذت الآلية العالمية والأمانة برنامج دعم عالمياً يهدف في المقام الأول إلى بناء القدرات وتوفير الدعم التقني للأطراف أثناء عملية الإبلاغ. وبالنسبة إلى عملية الإبلاغ المقبلة التي ستبدأ في عام 2025، ستدعم منظمة الأغذية والزراعة أيضاً الأنشطة المضطلع بها على المستوى الوطني. وعلاوة على ذلك، ستساهم مشاريع أخرى متوسطة يمولها مرفق البيئة العالمية في تطوير البيانات والقدرات اللازمة لرصد التدخلات المتعلقة بالتحديد والإبلاغ عنها والتخطيط لها على المستوى الوطني.

## ألف - المشاريع الجامعة للأنشطة التمكينية

48- يتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تطوير وتنفيذ المشروع الجامع المعنون 'دعم مرفق البيئة العالمية لعملية الإبلاغ الوطني بموجب الاتفاقية لعام 2026'، بينما تقدم أمانة الاتفاقية والآلية العالمية الدعم من خلال التنسيق مع البلدان الأطراف وضمان المتابعة. كما تولت منظمة الأغذية والزراعة دور الوكالة المنفذة للمشروع الجامع لعملية الإبلاغ لعام 2026 في 20 بلداً. وتُخصَّص أموال المشاريع الجامعة للبلدان لدعم أنشطة جمع البيانات وتنسيقها على المستوى الوطني، ويؤدي هذا التمويل دوراً رئيسياً في تمكين البلدان. وبالنسبة إلى دورة الإبلاغ لعام 2026، يعتمز مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة المشروع مبكراً في توفير التمويل التمكيني للأطراف، مما يسمح للأطراف بالاستعداد قبل فترة طويلة من إطلاق عملية الإبلاغ لعام 2026 في منتصف عام 2025. وفي وقت كتابة هذه الوثيقة، كان مرفق البيئة العالمية قد نشر معلومات ذات صلة على موقعه الشبكي عن كيفية الوصول إلى التمويل المتاح، بما في ذلك الخيارات المختلفة المتاحة لتلقي الدعم<sup>(29)</sup>. وقد وافق مرفق البيئة العالمية على ثلاثة مشاريع جامعة.

## باء - برنامج الدعم العالمي

49- الآلية العالمية هي الوكالة المنفذة لبرنامج الدعم العالمي التي تدعم البلدان الأطراف في عملية الإبلاغ الوطني، وتنفذ المشروع بتنسيق وثيق مع وحدة العلم والتكنولوجيا والابتكار التابعة لأمانة الاتفاقية. ويساعد المشروع على تطوير منصة نظام الاستعراض والتقييم، ويتيح بيانات افتراضية بشأن الأهداف الاستراتيجية مستقاة من مصادر عالمية، ودعمًا تقنياً للبلدان من حيث الاستشارات/الخبراء ومكاتب المساعدة، وحلقات عمل لبناء القدرات، وتقييماً للتدفقات المالية من أجل تنفيذ الاتفاقية. وقد بلغ المشروع نسخته الرابعة، وسيساعد في عملية الإبلاغ المقبلة لعام 2026. وهو في انتظار موافقة مرفق البيئة العالمية عليه.

## جيم - مشاريع أخرى ذات صلة

50- بالإضافة إلى المشاريع الجامعة للأنشطة التمكينية وبرنامج الدعم العالمي، حُطِّط لثلاثة مشاريع متوسطة في إطار مرفق البيئة العالمية دعماً لعملية الإبلاغ لعام 2026، ودعماً لتنفيذ إجراءات التحييد بوجه أعم:

(أ) سيوفر المشروع المتوسط 8 التابع لمرفق البيئة العالمية، المعنون 'تعزيز البيانات وموارد تنمية القدرات لدعم البلدان الأطراف في الاتفاقية في عملية الإبلاغ الوطني وتوجيه الجهود إلى تحقيق هدف التحييد'<sup>(30)</sup>، الذي ينجزه مركز بيتي وغوردون مور للعلوم والحلول في مؤسسة الحفظ الدولية، وتنفذه وكالة المشروع المشترك بين مرفق البيئة العالمية ومؤسسة الحفظ الدولية، مجموعات بيانات مكانية محسنة للأطراف، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، وسيهيئ بيئة فعالة لتنمية القدرات للإبلاغ الوطني باستخدام برمجة Trends.Earth؛

(ب) بالإضافة إلى الاحتياجات في مجال الإبلاغ، تكثف مؤسسات الاتفاقية وشركاؤها الجهود لدعم إدماج غايات التحييد والغايات الطوعية ذات الصلة في الأطر (دون) الوطنية للتخطيط

(29) انظر <https://www.thegef.org/documents/gef-announces-support-eligible-country-parties-unced-reporting-gef-8>

(30) انظر <https://www.thegef.org/projects-operations/projects/11834>

المتكامل لاستخدام الأراضي في البلدان الأطراف التي قد ترغب في المشاركة في هذه العملية. وتشمل هذه الجهود نشر مشروع النشاط التمكيني 7 التابع لمرفق البيئة العالمية، المعنون 'إدماج التحييد في أطر تخطيط استخدام الأراضي لتعزيز بيئات وطنية مواتية للاتفاقية'<sup>(31)</sup>، الذي تنجزه الآلية العالمية وينفذه الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. ويركز هذا المشروع على المساعدة القطرية المباشرة المنسقة مع العمليات الوطنية في إطار المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات التحييد من خلال دمج التحييد في السياسات والممارسات الوطنية لاستخدام الأراضي بطريقة تراعي المنظور الجنساني. ونُظمت حلقة العمل الاستهلاكية لهذا المشروع بنجاح في الفترة من 13 إلى 16 أيار/مايو 2025 في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، وعُين أخصائي في التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي منسقاً للمشروع؛

(ج) يهدف المشروع 8 لمرفق البيئة العالمية، المعنون 'زيادة قدرة الأطراف في الاتفاقية من أجل الدعم الشامل للقرارات المتعلقة بالتحديد'<sup>(32)</sup>، الذي ينجزه مركز التنمية والبيئة في جامعة برن بسويسرا، وينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الاتفاقية، إلى الاضطلاع بعمليات شاملة وتشاركية لتقييم تدهور الأراضي ورسم خرائطه ورصده، والمشاركة في وضع نظم وطنية لدعم القرارات المتعلقة بالتحديد. وستحسن هذه النظم التخطيط والتنفيذ والإبلاغ استناداً إلى الأدلة، متشياً مع الغاية 15-3 من أهداف التنمية المستدامة وغايات التحييد. وفي آب/أغسطس 2025، اختيرت عشرة بلدان للمشاركة في المشروع استجابةً لدعوة عالمية إلى التعبير عن الاهتمام. وستحصل بلدان مختارة على دعم مخصص، أما الأدوات والمنتجات المعرفية التي تُعدّ من خلال المشروع فستتاح للجميع.

## سادساً - الجدول الزمني للإبلاغ

51- صُمم الجدول الزمني للإبلاغ، الذي وُضع بالتشاور مع الشركاء قبل الدورة 22 للجنة الاستعراض، بهدف تقديم نتائج عملية الإبلاغ لعام 2026 في الدورة 25 للجنة، المقرر عقدها في عام 2027<sup>(33)</sup>. وقد وُضع استجابةً للطلبات التي قدمتها الأطراف في الدورة 21 للجنة أن تُمنح مهلة تصل إلى سنتين من أجل الإبلاغ الوطني. وقد وضعت المؤسسات المعنية فضلاً عن مكنتي لجنة الاستعراض ولجنة العلم والتكنولوجيا هذه الغاية نصب أعينها فحدّدت الأهداف المرحلية والمواعيد النهائية التالية ثم اتفقت عليها:

(أ) الموعد النهائي لتقديم التقارير الوطنية هو تشرين الثاني/نوفمبر 2026 للفرع الذي يتناول الهدف الاستراتيجي 1، مع تحديد موعد نهائي ثانٍ في شباط/فبراير 2027 للفروع المتبقية من التقرير. وابتداءً من الموعد النهائي الأول المحدد في تشرين الثاني/نوفمبر 2026، ستتأكد الأمانة من جودة المعلومات المقدمة عن طريق فريق يضم خبراء تقنيين ومراكز إقليمية، وسيُعدّ تحليل للتقارير والوثائق الخاصة بالدورة 25 للجنة الاستعراض. وستستغرق خطوة ضمان الجودة هذه ثلاثة أشهر تقريباً. وقد حُدّد الموعد النهائي الأول لتمكين الأمانة من تقديم التقديرات المتعلقة بالمؤشر 15-3-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة إلى شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة في نهاية شباط/فبراير 2027 بصفتها الجهة الوديعية لهذا المؤشر؛

(31) انظر <https://www.thegef.org/projects-operations/projects/10909>

(32) انظر <https://www.thegef.org/projects-operations/projects/11935>

(33) انظر المرفق.

- (ب) أُطلقت رسمياً عملية الإبلاغ في مطلع آب/أغسطس 2025 حيث كانت بوابة نظام التقييم والاستعراض جاهزة لنفاذ الأطراف إليها بعد انتهاء الأعمال المنهجية التحضيرية وإعداد البيانات الافتراضية وتحسين الأدوات، مما منح البلدان سنة ونصف السنة تقريباً لإعداد تقاريرها الوطنية؛
- (ج) سيبدأ بناء القدرات للإبلاغ، بما في ذلك خدمات مكتب المساعدة، في عام 2026.

## سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

- 52- بما أن الدورة 23 للجنة الاستعراض تُعقد ما بين دورتين، ولا يصدر عنها من ثم نص مشروع مقرر، يسلم هذا الفرع من التقرير الضوء على النقاط والمقترحات الرئيسية التي ستنظر فيها الأطراف. وعقب اعتماد التقرير النهائي للجنة في دورتها 23، سيُعد مشروع نص مقرر بشأن هذا البند من جدول الأعمال في الوقت المناسب لعرضه على الدورة 24 للجنة الاستعراض والدورة 17 عشرة للجنة العلم والتكنولوجيا.
- 53- تستجيب منصة نظام الاستعراض والتقييم المعاد تصميمها من أجل عملية الإبلاغ لعام 2026 لمتطلبات الأطراف المعرب عنها في الدورة 21 للجنة الاستعراض. وبتحسين شكل المنصة وتحسين عملية التحقق من صحة البيانات ودمج إمكانية تتبع البيانات المكانية، لا تقلل المنصة من عبء الإبلاغ فحسب، بل تعزز أيضاً مصداقية المعلومات المقدمة وسهولة استخدامها. وتسمح الخيارات الموسعة وخاصيات السرد القصصي للبلدان بأن تعكس على نحو أفضل سياقاتها الفريدة والتقدم الذي تحرزه، وتشجع الأدوات التعاونية التعلم من الأقران والدعم التقني. وفي نهاية المطاف، تضمن هذه التغييرات ألا تكون التقارير الوطنية مجرد ورقات تقنية، بل مساهمات قيّمة في فهم تدهور الأراضي والجفاف واتخاذ إجراءات بشأنهما على الصعيد العالمي.
- 54- تستفيد عملية الإبلاغ لعام 2026 من منظومة متطورة من الأدوات، مثل برمجية Trends.Earth، وأداة تتبع غايات التحديد، ولوحة متابعة بيانات الاتفاقية، بينما يجري تطوير أدوات اختيارية لدعم الوصول إلى بيانات عالية الاستبانة المكانية واتخاذ القرارات - خاصة لفائدة الدول الجزرية الصغيرة النامية. وستقوي هذه الأدوات القدرة الوطنية على صنع القرار بشأن تدهور الأراضي على المستوى دون الوطني وفي البلدان ذات التضاريس المعقدة. وتعكس هذه البنية التحتية للإبلاغ بموجب الاتفاقية رؤية الأمم المتحدة 2.0 وتدعمها من خلال التركيز على التحول الرقمي والبيانات المفتوحة والاستشراف والابتكار وتغيير السلوك لدى الأطراف.
- 55- أتاحت الأمانة، إدراكاً منها للقيود المستمرة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال البيانات، مجموعات بيانات عالية الاستبانة المكانية بشأن الغطاء الأرضي والإنتاجية، بالتعاون مع شركائها، من خلال أدوات مخصصة مصممة لتلبية احتياجات الإبلاغ الوطني. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال هناك ثغرات كبيرة في البيانات بسبب نقص التغطية المكانية والزمانية للصور الساتلية الأساسية. وعلاوة على ذلك، فإن المتطلبات الحاسوبية المرتبطة بمعالجة مجموعات بيانات عالية الاستبانة المكانية - غالباً ما يتجاوز حجمها بمرات عدة حجم البيانات النظرية المتوسطة الاستبانة - تشكل تحديات كبيرة للأطراف. ومن دون الاستثمار الكافي في البنية التحتية للحوسبة والقدرات التقنية، قد يظل الوصول الفعلي إلى مجموعات البيانات هذه وتخزينها وتحليلها مقيداً، مما قد يحد من فائدتها في عمليات الإبلاغ الوطني.
- 56- تسعى الأمانة إلى زيادة أوجه التآزر في الرصد والإبلاغ بين اتفاقيات ريو. ويؤدي استخدام المعايير المفتوحة الحالية (مثل تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية) وتطبيق

ترخيص منظمة المشاع الإبداعي إلى تيسير زيادة القابلية للتشغيل البيئي وإعادة استخدام البيانات عبر نظم الإبلاغ العالمية، بما في ذلك أوجه التآزر مع أهداف التنمية المستدامة وأطر الإبلاغ ذات الصلة. وعليه، يمكن للأطراف أن تنظر في اختيار رخصة إسناد المشاع الإبداعي (CC BY) أو اعتماد صك التخصيص للملك العام (CC0) عند تقديم تقاريرها الوطنية.

57- تعكس الوثائق الإرشادية المحدثة ومجموعات البيانات الافتراضية الجديدة والمحدثة وأدوات الإبلاغ المحسنة الدروس المستفادة من عملية الإبلاغ لعام 2022. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات في استمرارية البيانات الافتراضية، حيث لا تتاح، على سبيل المثال، بيانات الغطاء الأرضي وبيانات السكان لعام 2023 وما بعد عام 2020 على التوالي، ولم تُحدث مجموعة بيانات المركز العالمي لعلم المناخ التهطالي منذ عام 2019.

58- صُممت منصة نظام الاستعراض والتقييم والأدوات المرتبطة بها بدرجة عالية من المرونة والقابلية للتوسع، مما يمكّنها من استيعاب التحولات الاستراتيجية المقبلة في متطلبات الإبلاغ، بما في ذلك التحولات التي قد تنشأ عن توصيات الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالإطار الاستراتيجي المقبل. ومن الأمور المحورية في هذا النهج اعتماد تكنولوجيات مفتوحة المصدر، لا تدعم الاستدامة والابتكار على المدى الطويل فحسب، بل تسهل أيضاً مشاركة الأطراف على نطاق أوسع وتكييف الأدوات وفقاً لاحتياجاتها.

59- بغية تحقيق نظام الاستعراض والتقييم طاقاته الكامنة على نحو تام باعتباره منصة عالمية للإبلاغ والمعرفة، يجب زيادة قدرته على استيعاب ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي على المستوى الميداني والتحقق منها وعرضها. ومن شأن دمج نظام الاستعراض والتقييم وقاعدة البيانات العالمية للإدارة المستدامة للأراضي التابعة للشبكة العالمية لتُهج وتكنولوجيات حفظ الموارد من خلال صلة عن طريق واجهة مؤتمتة لبرمجة التطبيقات أن يمكّن الأطراف من استخراج الممارسات الموحدة والمعتمدة في مجال الإدارة المستدامة للأراضي الموثقة بالفعل في الشبكة والإبلاغ عنها بسلاسة، ويتيح في الوقت ذاته معلومات تكميلية مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الإبلاغ بموجب الاتفاقية، مثل إمكانية توسيع نطاق ممارسات مختارة. ومن شأن ذلك أن يحسن فهم أهمية التدخلات في مجال الإدارة المستدامة للأراضي وقابليتها للتكيف وقدرتها على إحداث تحول.

60- تمشياً مع المقرر 2/م أ-16، تُؤخي اتباع نهج هجين إزاء بناء القدرات لعملية الإبلاغ لعام 2026. ويجمع هذا النهج المقترح بين موارد التعلم الإلكتروني المحدثة وحلقات العمل الحضرية وتقديم الدعم التقني إلى الأطراف عند الطلب. وعلاوة على ذلك، سيطلب ظهور مجموعات بيانات وأدوات عالية الاستبانة المكانية للتحديد في الدول الجزرية الصغيرة النامية تطوير قدرات مخصصة نظراً للتحديات الفريدة المرتبطة باختيار بيانات عالية الاستبانة المكانية وتقييمها ومعالجتها.

61- يعزز نموذج لا مركزي للمساندة التقنية - يرسخ المؤسسات الإقليمية باعتبارها مراكز جامعة للخدمات - الإمساك بزماد المبادرة على الصعيد الإقليمي، ويبني خبرات محلية ويحسن الوصول إلى دعم مصمم وفق الاحتياجات. ولضمان استدامة هذه الجهود على المدى الطويل على نحو يتجاوز عملية الإبلاغ الحالية، قد تود الأطراف النظر في إنشاء شبكة من مراكز الدعم الإقليمية. ويمكن تصميمها على غرار آلية التعاون التقني والعلمي التي أنشئت بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي لدعم تنفيذ إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

62- أكد المشاركون في منتديات الحوار الخمسة في إطار مبادرة فريق رصد الأرض الحاجة إلى تمكين القدرات الوطنية على الإبلاغ بموجب الاتفاقية من خلال التدريب المستمر، وتوسيع نطاق

مشاركة أصحاب المصلحة - بما في ذلك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية - وتقديم تدريب موجّه جديد على نظام الاستعراض والتقييم. كما أوصوا بمراجعة مجموعات البيانات الافتراضية، لا سيما فيما يتعلق بإنتاجية الأراضي، لضمان طابعها التمثيلي، ودعوا إلى إضفاء الطابع المؤسسي على فرق العمل المعنية بالتحديد لزيادة التنسيق. ورأوا أن المساعدة التقنية والتمويل المخصص للتحديد عاملاً تمكين حاسماً، إلى جانب تمديد الجداول الزمنية لدعم التخطيط التشاركي. وينبغي لأمانة الاتفاقية والآلية العالمية ومبادرة فريق رصد الأرض أن تتناول معاً هذه الأولويات لتحسين فعالية وشمولية واستدامة جهود الإبلاغ والتنفيذ الوطنية.

---